المشهد
العدد 344 السنة الرابعة عشرة- الخميس 15 يناير 2026م - 28 رجب 1447هـ

قالت العرب

إشربْ على وجه الحبيبِ المقبلِ وعلى الفمِ المتبسّمِ المتقبلِ شُرْباً يُذكّرُ كُلَّ
حُبٍّ آخرِ غَضٍّ ويُنسي كلَّ حُبٍّ أوّلِ نقّلْ فؤادَكَ حيثُ شئتَ فلن ترى كهوى
جديدٍ أو كَموصلٍ مقبلٍ ما إنْ أَحنُّ إلى خرابٍ مُقْفرٍ دَرَسَتْ معالمُهُ كأنْ لَمْ يُؤهَلِ
مِقَتي لِمَنْزِلَيَ الذي استَحدثته أَمَّا الذي وَلَّى فليسَ بِمَنزلي ديك الجن

تمر سوريا اليوم بمرحلة انتقالية حاسمة، تتصارع فيها سلطة الأمر الواقع التى تصف نفسها بـ«الحكومة السورية» مع الشعب السورى بمختلف مكوّناته الإثنية والدينية. لفهم هذا التصعيد الدموى ومآلات البلاد فى ظل المشهد الإقليمى الجارى تشكيله، لا بد من قراءة المرحلة الحالية بعين تحليلية، بعيدًا عن الانفعالات والشعارات، لأنها لحظة مفصلية لتحديد شكل الدولة وطبيعة الحكم ومستقبل الشراكة الوطنية.

سوريا فى المرحلة الانتقالية: بين الشراكة الوطنية والأحادية السلطوية

سلطة الأمر الواقع ليست سلطة وطنية جامعة، بل أقلية سياسية ضيقة لا تمثل إرادة السوريين

تعتمد السلطة على مرجعيات لا تؤمن بمفهوم المواطنة وتتقاطع أيديولوجيتها وظيفيًا مع مصالح القوى الخارجية

بقلم: أحمد شيخو
* كاتب وباحث سياسي

من البداية، يجب أن ندرك أن سلطة الأمر الواقع ليست سلطة وطنية جامعة، بل أقلية سياسية ضيقة لا تمثل إرادة السوريين، ولا حتى قطاع السنة من الشعب السوري. تشكلت هذه السلطة على أساس موازين قوى عسكرية مدعومة خارجيًا، وتخضع عمليًا لإدارة تركيا وتوافق إسرائيل وقوى دولية معروفة. لم تنشأ عن توافق سياسى سورى أو عملية انتخابية حقيقية، بل عن إرادة دولية لإعادة ترتيب سوريا بما يخدم مصالح محددة. وقد انعكس هذا على خضوع القرار السياسى والعسكرى للمتطلبات الخارجية، والتخلى عن حماية مناطق الجنوب والشمال الغربي، مع توجيه القوة العسكرية نحو الداخل السورى ضد المدنيين، بدل الدفاع عن وحدة البلاد وسيادتها أمام التهديدات الخارجية.

●التغيّر فى السلطة: انتقال سياسى أم استبدال قسري؟

لا يمكن الحديث عن انتقال سياسى حقيقى دون تغيير جذرى فى بنية الحكم وآلياته ومرجعيته الفكرية. ما جرى فى سوريا لم يكن انتقالا متكامل الأركان، بل استبدالا قسريًا للسلطة، دون إعادة تأسيس الشرعية أو تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. سلطة الأمر الواقع الحالية تعتمد على فرض الأمر الواقع بالقوة، وتستند إلى دعم خارجى وتوازنات إقليمية، ما يحرمها من الشرعية الشعبية والقانونية.

تجلى هذا الارتباط بالخارج بشكل واضح فى التماهى مع الإدارة التركية فى الشمال والشمال الغربي، والغض عما فرضته إسرائيل فى الجنوب، والتعامل مع فقدان السيطرة على هذه المناطق كأمر واقع مقبول. وفى المقابل، توجه هذه القوة العسكرية إلى الداخل السوري، مستهدفة المدنيين، بدل حماية سيادة الدولة ووحدة أراضيها.

عقلية السلطة وأيديولوجيتها: عائق أمام بناء الدولة

الإشكالية الجوهرية لا تكمن فقط فى ممارسات سلطة أمر الواقع، بل فى العقلية والأيديولوجيا التى تحكم هذه الممارسات. تعتمد السلطة على مرجعيات سلفية جهادية، لا تؤمن بالدولة الحديثة، ولا بمفهوم المواطنة المتساوية، ولا بالتعددية السياسية والقومية والدينية. هذه العقلية ترى فى الدولة أداة للسيطرة، وفى المجتمع تهديدًا يجب إخضاعه، وهو ما يجعل الشراكة الوطنية شبه مستحيلة.

تتقاطع هذه الأيديولوجيا وظيفيًا مع مصالح القوى الخارجية، ما يجعل السلطة أكثر استعدادًا للتماهى مع متطلبات الخارج من كونها ممثلة لمصالح السوريين، وهو ما يظهر جليًا فى خرق اتفاق ١٠ آذار (مارس) مع قوات سوريا الديمقراطية، الذى يفترض أن يكون أساسًا لبناء سوريا لكل السوريين.

جيش بلا عقيدة وطنية

المؤسسات العسكرية والأمنية للسلطة تضم عددًا كبيرًا من الفصائل والمقاتلين الأجانب المتطرفين، الذين أصبحوا جزءًا من الجيش والداخلية، ما يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم الأهلى ووحدة المجتمع. وقد أكدت الأحداث فى الساحل، والسويداء، وحلب خطورة هؤلاء العناصر، التى توجه قوتها ضد المدنيين السوريين بدل الدفاع عن الأرض والسيادة.

هذا الوضع يحوّل الجيش من مؤسسة سيادية إلى أداة قمع داخلي، ويُفرغه من أى مضمون وطني، ويخالف مبدأ أن تكون الدولة هى الحاملة الوحيدة للسلاح، وهو أحد أعمدة بناء الدولة الحديثة، لأن الجيش الحالى عبارة عن مجاميع فصائلية متعددة الولاءات وخاصة للدول الإقليمية وليس لسوريا وشعبها إضافة لوجود عناصر من داعش والقاعدة ضمن هذا الجيش وهو ما أكدته حادثة تدمر.

العنف ضد المدنيين: سياسة ممنهجة

لم تكن الانتهاكات في حلب حادثة معزولة، بل جاءت فى سياق نهج ممنهج سبق أن تجلى فى الساحل والسويداء، حيث استخدم العنف المفرط ضد المدنيين، واستُهدف سكان بأكملهم عبر عمليات قتل جماعى وتشريد، ما يعكس عقلية سلطة أمر الواقع القائمة على الإقصاء والقمع بدل بناء الدولة والشراكة الوطنية.

التنوع السورى بين مشروع الدولة ومنطق الإقصاء

يشكل التنوع الإثنى والدينى والثقافى أحد أبرز عناصر غنى سوريا التاريخي. لكن سلطة أمر الواقع تعامل هذا التنوع بمنطق أمنى – عقائدي، يهدف إلى إخضاع المكوّنات بالقوة أو سحقها، لا الاعتراف بها ضمن إطار وطنى جامع. رفض الاعتراف بالحقوق القومية والسياسية للكرد، وتهميش مكوّنات أخرى، وغياب التمثيل الحقيقي، كلها مؤشرات على أن السلطة لا تسعى لبناء دولة، بل لإدارة مناطق وسكان وفق توازنات الخارج.

الشرعية الغائبة وسؤال الدولة

الشرعية لا تُستمد من القوة أو الدعم الخارجى أو الخطاب الدينى الأحادي، بل من إرادة الناس والقانون والمؤسسات التمثيلية المستقلة. وفى ظل غياب الانتخابات الحرة، واستمرار القمع، وخرق الاتفاقات، والخضوع للإرادات الخارجية، تعيش سلطة أمر الواقع أزمة شرعية عميقة. سلطة بلا سيادة وطنية وبلا شرعية شعبية لا يمكنها بناء دولة، بل تؤسس لنظام تابع يعيد إنتاج الاستبداد ويحوّل البلاد إلى ساحة صراع مفتوحة.

استحقاقات المرحلة الانتقالية وطرق الحل

لكى تتحوّل المرحلة الانتقالية إلى فرصة حقيقية لبناء دولة وطنية ديمقراطية، يجب التركيز على استحقاقات عملية متكاملة تمثل أيضًا طرق الحل لتحقيق الاستقرار وسيادة الدولة. ويشمل ذلك تنفيذ اتفاق ١٠ آذار بالكامل كإطار لبناء سوريا لكل السوريين، مع تشكيل جيش وطنى موحّد يحمى الدولة والشعب ويستبعد المقاتلين الأجانب والمتطرفين، وإخراج جميع العناصر المتطرفة والإرهابية من الجيش والأمن لضمان أن تصبح المؤسسات العسكرية أداة حماية للوطن لا أداة قمع داخلي.

كما يتطلب الأمر عقد مؤتمر وطنى شامل لجميع المكوّنات لصياغة عقد اجتماعى جديد يعبر عن إرادة السوريين ويحمى الحقوق السياسية والقومية لكل المكونات، ويضع أسس الشراكة الوطنية الفعلية. ويجب اعتماد نظام اللامركزية لتعزيز المشاركة المحلية وتقليل هيمنة الأقلوية السياسية السلفية على القرار، مع إعادة تأسيس الشرعية الوطنية عبر انتخابات حرة ونزيهة تمثل جميع السوريين، وتؤكد سيادة الشعب على الدولة.

إلى جانب ذلك، يتوجب استعادة السيادة الوطنية الكاملة ورفض أن تتحوّل سوريا إلى مناطق نفوذ خارجية، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات بحق المدنيين، ما يعزز الثقة بين الشعب والدولة ويؤسس لمؤسسات مستقرة قائمة على القانون. إن هذه الاستحقاقات وطرق الحل تمثل خارطة طريق متكاملة لتحويل المرحلة الانتقالية إلى مسار بناء الدولة الوطنية، يجمع بين الاتفاقات السياسية، الجيش الوطني، اللا مركزية، العقد الاجتماعى الجديد، الانتخابات الحرة، والشراكة الوطنية.

خاتمة

ما تعيشه سوريا اليوم ليس مجرد أزمة انتقالية، بل صراع عميق على طبيعة الدولة ومعنى السيادة. لا يمكن بناء دولة وطنية ديمقراطية بعقلية سلطة أمر الواقع المرتهنة للخارج، التى تمثل أقلوية سياسية ضيقة ولا تعكس إرادة السوريين، ولا حتى قطاع السنة من الشعب السوري، وتخضع عمليًا لتركيا وإسرائيل وقوى دولية معروفة. هذه السلطة تتخلى عن الأرض والسيادة وتوجّه سلاحها ضد شعبها، ما يحوّل الجيش والأمن من أدوات حماية للدولة إلى أدوات قمع داخلى ويزيد التوتر والانقسام داخل المجتمع السوري.

تحقيق انتقال حقيقى ومستقر يتطلب أن تصبح المرحلة الحالية مسارًا وطنيًا مستقلًا يرتكز على إرادة السوريين فى بناء دولتهم على أساس الشراكة والعدالة والمواطنة المتساوية، مع احترام التنوع الثقافى والدينى والإثني، وضمان مؤسسات مستقرة وقانونية. إذا لم يتم ذلك، فإن المرحلة الانتقالية ستظل مجرد إعادة إنتاج للاستبداد والتبعية، بنفس النتائج الكارثية التى شهدتها البلاد فى الماضي، وسيستمر العنف والانقسام، ويظل حلم بناء دولة وطنية جامعة لكل السوريين بعيد المنال.

المهمة المستحيلة.. سوريا وإعادة إنتاج نظام الأسد برداء جديد

فى ظل تركيبة البلاد الديموغرافية يصعب تصور نموذج للحكم غير نموذج الدولة الديمقراطية التي تمنح حقوقًا متساوية

ما يجرى فى سوريا له تداعيات خطيرة على المشرق العربى ويستدعى تحركًا مصريًا وعربيًا ضاغطًا وتوفير مظلة تحول دون التفكك

قد يتحقق على يد الشرع حلم راود قادة إسرائيل فى أن تحاط دولتهم بدويلات وإمارات طائفية متنازعة ومتحاربة

سوريا الكبرى اقتطعت مساحات كبيرة منها ألحق بعضها بدول أخرى وأقيم على البعض الآخر دول مستقلة

لم يكن أحمد الشرع، رئيس سوريا الانتقالي، فى حاجة للتصريحات التى أدلى به فى لقائه مع وفد رجال الأعمال المصريين ليؤكد أن سياساته لا تستهدف شيئا سوى إعادة انتاج نظام البعث فى عهد آل الأسد، ولكن فى ثوب أيديولوجى جديد، سلفى جهادى هذه المرة، وبالاعتماد على القوة المسلحة للجيش الفصائلى الذى استبدلت فيه القاعدة الاجتماعية للنظام السابق بقوات مسلحة أجنبية من فصائل الجهاديين الأجانب الذى شاركوا فى الإطاحة بنظام الأسد، وبالاعتماد على دعم قوى خارجية إقليمية، لاسيما تركيا وقطر، وأخرى دولية على رأسها الولايات المتحدة ودول أوروبية، والتى تمد له يد العون والمساندة. لكن سعيه للاستئثار بالسلطة وإحكام قبضته على مقاليد الحكم فى سوريا قد يكلفه، هذه المرة، سوريا بحدودها المعروفة منذ أن أعلن المؤتمر السورى العام استقلالها فى الثامن من مارس عام ١٩٢٠، وبعد الحصول على استقلالها العام عن فرنسا رسميًا فى عام ١٩٤٦. والكيانات الخمس التى اتحدت ضمن الجمهورية السورية لتشكل دولة مركزية، تضم داخلها مكونات قومية وعرقية وثقافية ودينية متنوعة، مما يجعل البلاد أشبه بلوحة فسيفساء متباينة الألوان والتكوينات.

قد يتحقق على يد الرجل وحكومته الانتقالية، ونتيجة سياساته، حلمًا راود قادة إسرائيل منذ نشأتها، وهو أن تكون دولتهم محاطة بدويلات وإمارات طائفية متنازعة ومتحاربة مما يوفر لها هامش حركة يمكنها من تحقيق أهدافها وإحكام سيطرتها على المشرق العربي، ومنطقة الشرق الأوسط من ورائه. ونتيجة لسياسات الشرع لفرض سيطرته قد تضيع سوريا الموحدة والتى حلمت نخبتها، منذ الاستقلال، وطوال فترات حكم البعث، بالوحدة العربية. غير أن سياسات حزب البعث السورى وتحالفاته الإقليمية، وأطماعه فى لبنان وفلسطين والأردن، التى يرى أنها جميعا تشكل إقليم سوريا الكبرى، علاوة على خلافه المرير مع نظام البعث العراقى بزعامة صدام حسين، كانت تمضى فى اتجاه مغاير تمامًا ضد الوحدة وضد القضايا العربية الكبرى، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

قد نكون فى سوريا أمام صيغة أخرى تبقى على ملامح نظام الأسد، باعتباره الأكثر استقرارًا فى تاريخ سوريا من حيث الفترة التى أمضاها السلطة دون منازع، عنوانه هذه المرة هو استمرار "الأسدية بدون الأسد"، كصيغة بديلة لاستحقاق الديمقراطية المؤجل إلى أجل غير مسمى، لاسيما أن ما يعرف فى تاريخ سوريا بالفترة الليبرالية، اتسمت بالانقلابات العسكرية المتكررة الذى حرمت سوريا ما بعد الاستقلال من الاستقرار السياسى المنشود، الأمر الذى أفقد قطاعات واسعة من السوريين إيمانهم بالديمقراطية كنظام للحكم، وهو اقتناع يعززه النظام الاجتماعى المتمركز حول الطائفة والعرق والعشيرة، والذى يجعل بناء توافق عام فيما بين السوريين حول أسس العقد الاجتماعى والسياسى لبناء دولة وطنية أمرا بعيد المنال وخارج أى تصور عملى فى الأمد المنظور. لذلك تفضل الطبقات الوسطى فى المدن نظاما شبيها بنظام الأسد يحقق لهم الأمن على حساب الحرية. فى ظل هذه الصيغة يكون إغراء التأسيس لاستبداد جديد أقوى من أشواق الحالمين بالحرية والديمقراطية.

معضلة بناء الدولة الوطنية

هناك عاملان رئيسيان يعرقلان مشروع بناء دولة وطنية فى الحدود الحالية لسوريا. العامل الأول جغرافى بحدود هذه الدولة. فسوريا كانت تشمل حتى القرن العشرين مساحة أوسع مما هى عليه اليوم، وهذه المساحة هى الأساس لما يعرف بمشروع "سوريا الجغرافية" أو "سوريا الكبرى". ويزيد هذه المشكلة تعقيدًا أن ما يعرف بسوريا الطبيعية أو الجغرافية، والتى تشمل بلاد الشام أو الهلال الخصيب كانت طوال معظم الفترات التاريخية جزءًا من دولة أكبر أو إمبراطورية. واقتطعت مساحات كبيرة من هذه المنطقة، ألحق بعضها بدول أخرى، وأقيم على البعض الآخر دول مستقلة فى سياق السياسات الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا وتركيا العثمانية. ففى عام ١٩٢٠، نصّت معاهدة سيفر بين تركيا وفرنسا على اعتبار أراضى شمال سكة حديد إسطنبول – بغداد، تابعة لتركيا، وهى منطقة مؤلفة من أكراد وسريان وأرمن وعرب، وذات صلة اجتماعية واقتصادية بحلب. وفى سبتمبر ١٩٢٠، فصلت أربعة أقضية، أهمها بعلبك والبقاع عن دمشق، وألحقت بمتصرفية جبل لبنان التى كانت تتمتع بحكم ذاتى منذ عام ١٨٦٠، لتشكيل ما بات يعرف بدولة لبنان الكبير. وفى العام ذاته، تم فصل ما كان يعرف باسم سوريا الجنوبية، تحقيقًا لاتفاقية سايكس بيكو، ومنح لبريطانيا التى أقامت فيه إمارة شرق الأردن، إرضاءً للهاشميين بعد أن خسر الملك فيصل حكم دمشق. وفى عام ١٩٣٧ فصل الانتداب الفرنسى لواء إسكندرون عن سوريا ومنحه حكمًا مستقلًا، وضمّته تركيا إليها فى عام ١٩٣٩، بحجة كون سكانه من الأتراك، رغم أنّ الأتراك نسبة لا تتجاوز ٤٠٪ من سكانه، وهو اللواء الذى اعتبرته الحكومات السورية المتعاقبة أرضًا سورية محتلة. وبعد الهزيمة حرب ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الجولان.

فى المقابل، كانت هناك محاولات عديدة للتوحيد أبرزها مشروع الملك عبد الله الأول عن سوريا الكبرى عام ١٩٤٧، ومشروع حزب الشعب للوحدة مع العراق عام ١٩٥٠، وهذه المحاولات فضلًا عن أيديولوجية حزب البعث الرامية إلى تحقيق وحدة مع جميع الدول العربية، وأيديولوجية فصائل الإسلام السياسي، لاسيما جماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير، وما تفرع عنهما من فصائل، الرامية إلى استعادة الخلافة الإسلامية، تجعل أراضى الجمهورية السورية الراهنة أقل بكثير من طموحات السوريين لما يمكن أن يشكل الدولة السورية.

إلى جانب هذا العامل الجغرافى والسياسي، هناك عامل آخر ديموجرافى وثقافي، يطرح تساؤلات فيما يخص تعريف الأمة السورية، وصياغة وحدة إقليمية تمنح حقوقا متساوية للمقيمين فى الدولة السورية. ويجسد الأكراد فى منطقة شمال شرق سوريا على الحدود السورية مع العراق وتركيا، والذين يعتبرون جزءًا من الأمة الكردية فى البلدين، لم يكن معترف بوجودهم فى سوريا حتى مطلع الألفية وكانوا محرومين من أبسط الحقوق المدنية كمواطنين سوريين، وخضعوا مثل السوريين الآخرين لحكم الأسد البعثى الاستبدادى منذ عام ١٩٧٠، الذى اعتمد فى سيطرته على البلاد وقمع السنة الذين يشكلون نحو ٦٠ بالمئة من سكان سوريا على دعم الطائفة العلوية النصيرية، وهم أقلية، وعلى دعم أقليات عرقية ومذهبية أخرى أقل عدداً وتأثيراً. فيما ظل الدروز الذين يسكنون مرتفعات الجولان ومحافظة السويداء فى جنوب وجنوب غرب سوريا، ولديهم روابط قوية مع الدروز فى لبنان وفى فلسطين المحتلة، معزولين نسبيًا عن بقية مكونات المجتمع السورية. فى ظل وضع كهذا، يصعب تصور نموذج للحكم وبناء الدولة غير نموذج الدولة الديمقراطية التى تمنح حقوقًا متساوية للمواطنين والتى تسمح للتنافس الحزبى على أسس سياسية وتشكيل أحزاب متعددة الأعراق، ذلك أن إصرار أى جماعة على الاستئثار بالسلطة وتهميش الجماعات الأخرى، هو صيغة مؤقتة ولا تؤسس لمستقبل مستقر، وبدون ذلك سيكون أى حديث عن بلورة هوية وطنية سورية على أساس المواطنة شعاراً بلا مضمون.

السعى وراء سراب الهيمنة

فى ظل وضع كهذا، فإن حكومة الشرع الانتقالية التى تسعى إلى السيطرة على الدولة السورية، وغيرها من القوى والفصائل الإسلامية مثل داعش، أو أى فصيل آخر غير إسلامي، استنادا إلى قوة السلاح والدعم الخارجي، إنما تسعى وراء سراب وتنخرط فى مهمة باتت شبه مستحيلة فى ظل التحولات التى جرت داخل سوريا وأيضًا فى ظل التحولات الإقليمية. لقد وضع نظام الأسد من أجل استمراره فى السلطة سوريا فى قلب معادلات إقليمية ودولية أدت إلى تفكيك المجتمع السورى وتشتت ولاءاته بين ولاءات جهوية داخلية، وبين ولاءات خارجية وإقليمية جرى تفكيكها فى سياق حرب غزة وسعى إسرائيل إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يحقق لها سيطرة أمنية على الأرض ويمنع تشكل جبهات معادية على حدودها، على غرار ما حدث إبان حكم الأسد أو مع جماعة حزب الله فى لبنان، حيث تشكلت فصائل مسلحة مدعومة من إيران فيما عرف بمحور المقاومة. وتوسع إسرائيل تهديداتها لتشمل العراق واليمن وإيران ذاتها، وتحظى فى ذلك بدعم أمريكى غير محدود.

وتحظى حكومة الشرع بدعم أمريكي، فيما قامت إسرائيل بتدمير القدرات العسكرية السورية بعد انسحاب الجيش الوطنى السورى وتفككه نتيجة للحرب الأهلية وسياسات بشار الأسد، قبل الإجهاز عليه فى الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠٢٤ على يد هيئة تحرير الشام المؤلفة من فصائل جهادية مسلحة متعددة الجنسيات. ووسعت إسرائيل احتلالها للجنوب السورى وراء حدود اتفاقية فك الاشتباك فى عام ١٩٧٤، فأعادت احتلال القنيطرة لتفرض سيطرة كاملة على مرتفعات الجولان الذى أعلنت السيادة عليه فى مطلع الثمانينات، وتفرض سيطرة أمنية فى مناطق فى السويداء وفى ريف دمشق. الملاحظ أن إسرائيل فى تفاوضها مع النظام الجديد فى سوريا تركز على الترتيبات الأمنية ولا تظهر أى نية للانسحاب من المناطق التى احتلتها. كذلك تستغل إسرائيل ورقة الأقليات للضغط على الدولة السورية. وعلى الرغم من هذا الوضع المأزوم، لا تظهر حكومة الشرع أى نية للتحرك من أجل بناء نظام وطنى يعبر عن مكونات المجتمع السورى بما يسمح بتشكيل حكومة وطنية تعمل على توحيد السوريين ضمن صيغة ديمقراطية تمنح المواطنين حقوقًا متساوية وتفتح لبناء دولة وطنية وجيش وطني. وعلى ما يبدو أنها لا تملك قرارا لتحقيق هذه المهمة، وإنما الأمر بيد تركيا التى تتقدم لاقتسام ما تبقى من سوريا وتسعى لإحكام سيطرتها المباشرة على شمال البلاد لتطويق قوات سوريا الديمقراطية ومواجهة ما تتصور أنه خطر كردي. ولا يمكن فهم الاشتباكات التى بدأتها قوات الشرع فى حلب بعيدا عن هذا السياق ولتعويض فشل فى السويداء ومع الدروز، خصوصًا فى ظل العلاقات المتنامية بينهم وبين الدروز فى إسرائيل وبسبب التدخل الإسرائيلى المباشر.

إن ما يجرى فى سوريا له تداعيات خطيرة على المشرق العربى وعلى مجمل البلدان العربية، ويستدعى تحركًا مصريًا وعربيًا ضاغطًا وتوفير مظلة عربية تحول دون تفكك الدولة السورية، وما قد يترتب على هذا التفكك من زعزعة الاستقرار الوطنى والإقليمي. فى وضع كهذا، لا تكفى عبارات الشرع التى سعى من خلال لدغدغة المشاعر باستدعاء الخبرة الناصرية، فمصر التى دخلت مع سوريا فى عام ١٩٥٨، تعلمت من الدرس القاسى حين صدقت الشعارات لتصحو على حقيقة استغلالها لتصفية حسابات سياسية داخلية فى سوريا، والأرجح أنها لن تكرر الخطأ، ولابد هناك من إظهار أن الدعم المصرى والعربى لسوريا وليس لحكومة الشرع الانتقالية وأن تترجم هذه الدعم بربطه بخطوات تتخذ لبناء مستقبل ديمقراطى ووطنى لسوريا.

بقلم: أشرف راضي